دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي

"مشروع المرأة المعيلة نموذجاً"

جهاد محمود صابر الغنام

قسم الاجتماع- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية

جامعة عين شمس

gehedmahmoud2014.gm@gmail.com

أ.د/ سامية قدري ونيس **أ.م.د/ فوزي عبد الرحمن**

أستاذ علم الاجتماع كلية البنات جامعة عين شمس **أستاذ علم الاجتماع المساعد كلية البنات جامعة عين شمس**

samiakadry@hotmail.com fawzey.abdelrahman@women.asu.edu.eg

المستخلص

هدف هذا البحث إلي التعرف علي دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال إلقاء الضوء علي نموذج من المشروعات التي يقوم بها المجلس في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وهو مشروع المرأة المعيلة.

وانطلق البحث الحالي من النظرية النسوية ومدخل النوع الاجتماعي، واعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بالبحث من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع (12) حالة من المستفيدات من مشروع المرأة المعيلة في محافظة البحيرة.

وقد أسفر البحث عن النتائج التالية:

1. اتضح من خلال البحث أن الدافع من مشاركة حالات الدراسة في مشروع المرأة المعيلة، كان نابعا من إحساسهن بمسئوليتهن تجاه أسرهن، ورغبتهن في تحسين أوضاعهن المعيشية.

2. اتضح من خلال البحث أن المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة تعد مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للغالبية العظمي منهن.

3. العائد المادي من المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة بسيط للغاية ولا يكفي سوي لتلبية الاحتياجات المعيشية فقط.

4. اتضح من خلال البحث أن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي لحالات الدراسة من خلال تحقيق دخل مستقل والمشاركة في ميزانية الأسرة.

الكلمات المفتاحية: المجلس القومي للمرأة- تمكين المرأة- التمكين الاقتصادي للمرأة.

مقدمة:

شهدت قضايا المرأة اهتماما كبيراً وتصاعداً ملحوظاً منذ النصف الثاني من القرن العشرين، الأمر الذى عبر عنه بتخصيص عقد للمرأة وانعقاد العديد من المؤتمرات الدولية التي وضعت قضايا المرأة باعتبارها واحدة من الأولويات التي ينبغي على المجتمع الدولي التصدي لها من خلال إدماجها في برامج عمل تستهدف تطوير أوضاعها. ومن هنا أصبحت قضايا المرأة مدخلاً مهماً إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتبارها مكوناً أساسياً وشرطاً حتمياً لتحقيقها. إلي جانب هذا جاءت قضية تحقيق المساواة بين الرجال والنساء علي أولويات أجندة المجتمع الدولي. وبناءً علي ذلك تم عقد العديد من الاتفاقيات التي تصيغ مبادئ النهوض بالمرأة في كافة المجالات من خلال خطة عمل تشارك في تنفيذها كافة الدول والمؤسسات الدولية (محمود، بدون تاريخ، ص279،280).

ولقد صدقت مصر علي العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية، كما شاركت في العديد من المؤتمرات الرامية إلي النهوض بالمرأة وتعزيز مساهمتها في الحياة العامة. وفي سياق التغيرات العالمية وتصاعد الأصوات التي تنادي بالاهتمام بقضايا المرأة ومنحها كافة الحقوق، سعت الحكومة المصرية إلي إنشاء المجلس القومي للمرأة عام 2000 كآلية وطنية تتبع رئاسة الجمهورية، وتهدف إلي النهوض بأوضاع المرأة المصرية من أجل تحقيق تنمية بشرية متساوية ومستدامة ، ليشكل بذلك خطوة مهمة علي طريق تعزيز حقوق الإنسان وحرياته في مصر، وليتواكب في الوقت ذاته مع تزايد الاهتمام العالمي بالقضايا المتعلقة بحقوق المرأة ودورها المجتمعي (راجي،2006،ص239).

وقد تحددت مهمة المجلس الرئيسية في تعزيز وضع المرأة المصرية وزيادة مساهمتها في تنمية المجتمع والتركيز علي تضييق الفجوة النوعية القائمة ومخاطبة الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة بما في ذلك التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال الفلسفة التي انتهجها المجلس والمتمثلة في عدم عزل المرأة في برامج تنموية خاصة بها، وإدراكه للمعوقات الثقافية التي تشكل عوامل تؤثر في وضع المرأة وتحدد دورها لذلك يؤكد المجلس علي ضرورة معالجة العوائق التي تقف حجر عثرة في طريق المشاركة والمساهمة الجادة للمرأة في تنمية مجتمعها (خليل،2010،ص334)

كما يعمل المجلس علي إدماج شئون المرأة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل المشكلات التي تعترض مشاركتها في تنمية مجتمعها، والتأكيد علي ترسيخ حق المرأة ودورها كمواطنة في المجتمع، ورسم السياسات والخطط في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية من أجل المساهمة في تقدم المجتمع ونهضته وحصول جميع المواطنين علي منتج هذه السياسات (المجلس القومي للمرأة، 2012، ص7).

ويسعي المجلس في إطار الدعوة لتمكين المرأة المصرية إلي تحقيق هذا التمكين في جميع المجالات وبصفة خاصة المجال الاقتصادي، وذلك من خلال الاهتمام بالمشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة، حيث يحتل تفعيل مشاركة المرأة المصرية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية يعتد بها في تحقيق هذا التمكين وذلك للمجالات العديدة التي يمكن أن تسهم فيها المرأة في هذا المجال بداية من المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية والفقيرة والتي تهدف إلي التقليل من حدة الفقر ومواجهة مشكلة البطالة باعتبارهما المدخل الأساسي لكافة أوجه التنمية (دسوقي، 2012،ص3).

أولاً: إشكالية البحث

أصبحت قضية تمكين المرأة وضمان حقوقها وزيادة مشاركتها المجتمعية واحداً من أهم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليسير المجتمع نحو تقدم متوازن يؤدي إلي الاستمرار في دفع عجلة التنمية وتوفير حياة كريمة للمرأة. ومع بداية الاهتمام الدولي بدور المرأة في التنمية كان هناك اهتماما خاصا بدور المرأة في التنمية الاقتصادية، حيث يأتي تمكين المرأة من خلال تعزيز دورها الاقتصادي وتمكينها من دخول سوق العمل وإيجاد الإطار التشريعي والاقتصادي لعملها، وبالتالي المساواة في فرص العمل والأجور والتدريب. ويعد التمكين الاقتصادي للمرأة وسيلة فعالة للنهوض بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والمجتمع، وتعمل الدولة جاهدة من أجل الحد من ظاهرة تأنيث الفقر، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل ومساندة المرأة الفقيرة في القطاع غير الرسمي والمرأة الريفية وخاصة المرأة المعيلة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2014، ص1،37).

ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من وجود مؤسسة وطنية تقوم بهذا الدور، وبناء عليه أنشأ المجلس القومي للمرأة من أجل النهوض بأوضاع المرأة، حيث يعمل المجلس علي متابعة وتقييم السياسات العامة التي تؤثر في أوضاع المرأة الاقتصادية، ووضع مقترحات بشأنها، ودراسة المشكلات التي تواجهها المرأة في المجال الاقتصادي، ووضع الحلول لها. وكذلك العمل علي وضع استراتيجيات لتنشيط دور المرأة في مجال المشروعات الصغيرة، والتي تستهدف الارتقاء بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وللأسرة المصرية من خلال إيجاد فرص عمل جديدة. كما أنشأ المجلس مركزاً لتنمية مهارات المرأة في مجال المشروعات الصغيرة بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية، لتدريب المرأة علي كيفية إدارة المشروعات الصغيرة (الزواوي،2004،ص35:37).

ويتضح مما سبق اهتمام المجلس بمجال المشروعات الصغيرة التي يمكن أن تسهم في تمكين المرأة اقتصادياً من خلال تحسين المستوي الاقتصادي للمرأة وتعزيز قدراتها واعتمادها علي ذاتها وزيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من أهم تلك المشروعات هو مشروع المرأة المعيلة والذي يهدف إلي رفع المستوي الاقتصادي للمرأة المعيلة وأسرتها في القري والنجوع، وتمثل المشروع في منحة مقدمة من المجلس للجمعيات الأهلية القائمة علي المشروع، وتقوم الجمعية من خلال المنحة بتقديم قروض للسيدات بالقري لإقامة مشروعات صغيرة تدر لهن دخلاً.

وفي ضوء ذلك، جاء البحث الراهن من أجل محاولة توضيح الدور الذي يقوم به المجلس من أجل تمكين المرأة اقتصادياً، وذلك من خلال إلقاء الضوء علي نموذج من المشروعات التي يقوم بها المجلس وهو مشروع المرأة المعيلة، والكشف عن مدي تحقيق المشروع للتمكين الاقتصادي المطلوب لحالات الدراسة.

وفي إطار هذه الإشكالية البحثية تتبلور أهداف وتساؤلات البحث علي النحو التالي:

1. أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي في هذا البحث في التعرف علي الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة من أجل تمكين المرأة اقتصادياً، ومن هذا الهدف تتفرع عدة أهداف فرعية هي:

أ ـ التعرف علي المشروعات التي يقوم بها المجلس من أجل تمكين المرأة اقتصادياً.

ب- التعرف علي دوافع المشاركة في مشروع المرأة المعيلة.

ج- التعرف علي طبيعة ونوعية المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة.

د- الكشف عن مدي تحقيق المشروع للتمكين الاقتصادي المطلوب لحالات الدراسة.

2. تساؤلات البحث:

أ- ما هي المشروعات التي يقوم بها المجلس القومي للمرأة من أجل تمكين المرأة اقتصادياً؟

ب- ما دوافع مشاركة حالات الدراسة في مشروع المرأة المعيلة؟

ج- ما طبيعة ونوعية المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة؟

د- هل حقق المشروع التمكين الاقتصادي المطلوب لحالات الدراسة؟

ه- هل هناك علاقة بين تحسن المستوي الاقتصادي والتمكين الاجتماعي؟

ثانياً: الإطار النظري للبحث

1. مفاهيم البحث

- مفهوم تمكين المرأة Women Empowerment

يعرف (Keller and Mbwewe,s:1999) تمكين المرأة علي أنه: " عملية تصبح بموجبها المرأة قادرة علي تنظيم نفسها لزيادة اعتمادها علي ذاتها، وتأكيد حقها المستقل في اتخاذ الخيارات والسيطرة والتحكم في الموارد والتي سوف تساعدها في التخلص من (القضاء علي) تبعيتها" (Malhotra, et.al, 2002,p6).

كما يعرف (Duflo,2005) تمكين المرأة علي أنه: " تحسين قدرتها علي الوصول إلي مكونات التنمية خاصة الصحة والتعليم وفرص العمل والحقوق، والمشاركة السياسية " (Romay,2011,p1)**.**

وبالنسبة للتعريف الإجرائي لتمكين المرأة، والذي قام عليه البحث فهو: تعزيز قدرات المرأة وتنمية مهاراتها لتكون قادرة علي اعتمادها علي ذاتها واتخاذ القرارات الخاصة بحياتها، وتوفير عمل أو مشروعات تدر لها دخلاً، وكذلك استفادتها من الخدمات الأخرى كالتعليم والصحة.

- مفهوم التمكين الاقتصادي : Economic Empowerment

يعرف التمكين الاقتصادي بأنه: " تقوية وتعزيز المرأة اقتصادياً ومساعدتها في الحصول علي دخل يمكنها من تلبية احتياجاتها واحتياجات أسرتها، وكذلك تنمية قدراتها علي الوصول إلي تأسيس مشاريع اقتصادية خاصة أو الحصول علي وظائف في المؤسسات الإنتاجية والخدمية".(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ص1)

أما عن التعريف الإجرائي للتمكين الاقتصادي، والذي اعتمد عليه فهو: تعزيز قدرات ومهارات المرأة ورفع كفاءتها الانتاجية وزيادة مشاركتها في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل أو إتاحة مشروعات تدر لها دخلاً تستطيع من خلاله الاعتماد علي نفسها.

2. المداخل النظرية للبحث:

ينطلق البحث الراهن من النظرية النسوية، ومدخل النوع الاجتماعي. وفيما يلي عرض لمحة عامة عن النسوية وتطوراتها، وكذلك مدخل النوع الاجتماعي، ومدخل التمكين.

أ. النسوية:

تعد النسوية حركة اجتماعية تجمع بين النظرية والممارسة السياسية وتهدف إلي الحصول علي مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية للمساواة بين المرأة والرجل في كافة الحقوق (السكري،2000،ص201)، ترجع أصولها الأولى إلى انجلترا في القرن الثامن عشر، وفي أوائل القرن العشرين كان هذا المصطلح يشير إلى المناديات بمنح المرأة حق الاقتراع وإلى غيرهن من الداعيين إلى السماح بالترشيح للانتخابات والتحاق النساء بالتعليم وبالمهن المختلفة (سكوت ومارشال،2011، ص371). ويتمثل جوهر الحركة النسوية في الاعتقاد بأن النساء يعشن في مرتبة أدني من الرجال في الثقافة الغربية، لذلك تسعي الحركة النسائية إلي تحرير النساء من الخضوع وإعادة بناء المجتمع علي نحو يتم بمقتضاه إزالة نظام السلطة الأبوية، وتنشأ ثقافة تأخذ في اعتبارها كل ما للنساء من رغبات وغايات (إدجارو وسيدجوك،2014، ص276). ولقد مرت الحركة النسوية أثناء تطورها التاريخي بعدة مراحل يطلق عليها "الموجات النسوية " وأهمها موجتان أساسيتان تمخضت عنها موجة ثالثة أطلق عليها ما بعد النسوية (علي،2001،ص11).

فالموجة الأولى من الحركة النسوية غالبا ما يرد تاريخها إلي الفترة ما بين(1880-1920)، وكان مطلبها الرئيسي هو ضرورة حصول المرأة علي المساواة مع الرجل وحقوق المواطنة الكاملة، ولهذا تمحورت مطالبها وحملاتها علي إصلاحات تشريعية. لكن الإطار التاريخي الأوسع للموجه النسوية الأولي، يرجع إلي ما قبل القرن التاسع عشر، أي الفترة التي اندلعت فيها الثورة الفرنسية (1789) التي اعتبرت الساحة الأولي والأقوى للمطالبة بحقوق النساء. وقد كان لظهور المؤلفة Mary "Wollstonecraft " ماري ولستونكرافت وكتابها (الدفاع عن حقوق المرأة) 1792مؤشرا لبدايات هذه الموجه. ركزت الموجه النسوية الأولي اهتمامها علي ضرورة تغيير التشريعات من أجل منح المرأة حقوقا أساسية كحق التعليم والتصويت في الانتخابات وحق العمل والزواج والطلاق وكذلك الحق القانوني في الملكية، وذلك سعيا وراء تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين. ومع مطلع القرن العشرين، كان حق الاقتراع هو المسألة التي تمحور حولها نشاط النسويات وحملاتهن علي نطاق واسع. وكان الاعتقاد بأن مسألة الاقتراع هي المفتاح لوضع مساواة النساء وحقوق المواطنة الكاملة علي جدول أعمال التشريعات (العمدة،2016،ص36،37).

ولقد انبعث الفكر النسوي من جديد وهو ما أطلق عليه الموجة النسوية الثانية في الفترة الممتدة بين 1960 وحتي نهايات القرن العشرين، واتسعت دائرة الاهتمام بقضايا المرأة لتشمل المرأة في كافة أنحاء العالم. وفي هذه المرحلة تجاوزت الحركة النسوية مطلب المساواة، واعتمدت علي النقد العقلاني، وظهرت تيارات ومذاهب عديدة اعتمدت لغة التحرر من القمع السياسي والاجتماعي والجنسي. فلقد عادت الموجة النسوية بقوة مع بيتي فريدان (Betty Friedan) الكاتبة الأمريكية، والمناضلة النسوية البارزة في كتابها (السحر الأنثوي) عام 1963، والتي دعت من خلاله إلي إعادة تشكيل الصورة الثقافية للأنوثة بما يسمح للمرأة بالوصول إلي النضوج واكتمال الذات(جزراوي،2018،ص65،66).

وتعد الأفكار التي قدمتها "بيتي فرايدان" أفكارا مستمدة من مقولة "سيمون دي بوفوار"، والتي تعد مؤسسا للموجة النسوية الثانية، بأن " المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة " حيث تؤكد تلك المقولة أن النساء أنفسهن يقبلن تلك التبعية أو بمعني آخر يقبلن وضع الاحتواء الثقافي (جامبل،2002،ص278،279). وقد أطلق علي هذه الحركة "حركة التمركز حول الأنثى " التي تحولت من مجرد فكرة الحقوق الاجتماعية والإنسانية للمرأة إلي حركة تتمركز فيها الأنثى حول ذاته، وتحاول أن تتحرر من هيمنة الذكور، فالهدف من هذه الحركة هو رفع وعي النساء بأنفسهن كنساء (عبد العظيم،2007،ص4).

وفي نطاق معارضة النسويين الراديكاليين لمفهوم السلطة الأبوية "patriarchy " طورن مدخلا جديدا نتج عن البحث في أسس تبعية المرأة ويركز هذ المدخل على العلاقات الاجتماعية الخاصة بالنوع، وقد ظهر مفهوم النوع في الثمانينات كنموذج نظري مسيطر gender approach ويلقي هذا المنظور الضوء على عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثه كفئتين متناقضين مع وجود قيم غير متساوية، ويركز نموذج النوع على الكيفية التي تضفي بها أنماط معينة من السلوك والأدوار معاني نوعية معينة. وكيف يقسم العمل بشكل رمزي يعبر عن اختلاف النوع وكيف تتنوع الأبنية الاجتماعية والقيم الخاصة بالنوع (علي،2001،ص41،42).

وبعد إلقاء الضوء على تاريخ النسوية ودورها في نشأة النوع الاجتماعي سوف نقوم بعرض لمدخل النوع الاجتماعي وأهم المفاهيم المرتبطة به علي النحو التالي:

ب- مدخل النوع الاجتماعي:

يمثل مفهوم النوع الاجتماعي واحدا من أحدث مفاهيم الاتجاه النسوي المعاصر وأكثرها شيوعا وتطور من خلال النسوية الراديكالية من خلال محاولة البحث عن أسس جديدة لتبعية المرأة. ويعرف النوع الاجتماعي علي أنه الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكور والإناث وهذه الأدوار تتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة وتختلف من ثقافة إلي آخري وتتغير بمرور الزمن. وتجدر الإشارة إلي أن مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر) لا يعد بديلا لمصطلح (الجنس) الذي يشير بدوره إلي الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث. وبمعني آخر فإنه يمكن استخدام مصطلح الجنس في الدراسات الإحصائية ، أما مصطلح النوع الاجتماعي فيستخدم في تحليل الأدوار والمسئوليات الخاصة بكل من الذكور والإناث في كل مكان وفي أي سياق اجتماعي (قضايا النوع الاجتماعي،2016،ص7).

وقد انتشر مفهوم النوع الاجتماعي بشكل كبير عقب مؤتمر بكين 1995 ومنذ ذلك الوقت أصبح يتردد كثيرا في مجال العلوم الاجتماعية وفي أوساط التنمية، ويبرز أهمية هذا المفهوم كونه أصبح أحد المفاهيم المحورية في قضايا التنمية، حيث تعد قضايا النوع الاجتماعي من القضايا بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمشاركة والتفاعل في كل المجالات وخاصة في مجالات التعليم والصحة والعمل وصنع القرار، جزءا لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية التي هي هدف من أهداف التنمية، كما أنه أحد سبل تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة لأنه لا يمكن أن يتطور مجتمع أو يتقدم ونصف أفراده (النساء) مهمشون وغير قادرين علي المشاركة في عملية التنمية (السيد ومنصور،2010،ص17).

وترجع أهمية استخدام مصطلح النوع الاجتماعي وتحليله، فهو الوسيلة التي نستطيع أن نوضح ونحلل بها الأسباب الهيكلية، والثقافية، والعوامل السياسية، والاقتصادية التي أدت إلي التمايز وساهمت في استمراره. كما أنه يساعد علي توضيح أن التمايز والتباين والتقسيم الهرمي لكل من الأدوار الثلاثية (الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي) للمرأة والرجل لا يستند علي أساس فسيولوجي ثابت، وعليه يمكن تعديل وتغيير أدوار النوع الاجتماعي، وسد الفجوة في التمييز بين المرأة والرجل في المكانة الاجتماعية، وفي دور كلا منهما، ومساهمتهما في التنمية واستمتاعهما بحاصلها. ومن الأسباب الرئيسية التي دعت إلي أهمية إلغاء التمايز والظلم والعنف ضد النساء، هو إيمان المجتمع الدولي والمنظمات النسائية بأن التنمية المستدامة الكاملة، لا يمكن الحصول عليها دون مساهمة المرأة الكاملة والشاملة فيها، في كل مراحلها ومجالاتها (أبو بكر وشكري، 2002،ص104،105).

ويهدف النوع الاجتماعي بشكل عام إلي التقليل من انعدام المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التخطيط واتخاذ القرارات حول مختلف المشاريع والبرامج والسياسات ومن ثم التركيز على الرجال والنساء معا، أي أن النوع الاجتماعي يمثل هدف السياسات ومنهجا لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويطلق مصطلح النوع الاجتماعي على العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين النساء والرجال (العدان وبني سلامة،2016،ص59). ويعد من أهم المفاهيم المحورية التي ارتبطت بالنوع الاجتماعي هو مفهوم التمكين.

ج - مدخل التمكين : Empowerment

يعد التمكين أحدث المداخل لإدماج المرأة في التنمية، وهو مفهوم حديث ظهر في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وهو أكثر المناهج تداولاً باعتباره يعترف بالمرأة كعنصر فعال في التنمية، وبالتالي يسعي إلي القضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكينها من تقوية قدراتها والاعتماد على الذات. وتكشف الأدبيات حول المفهوم أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها. ويتحقق التمكين للنساء من خلال توسيع نطاق فرص الخيارات والبدائل أمامها، وبذلك فإن مفهوم التمكين يجعل التنمية أكثر تشاركية، ويسعي إلي تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار(الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،2004،ص12)

فهو يهدف إلي تقوية المرأة و تمكينها من خلال اعتمادها علي نفسها، و الإقرار بأدوارها المتعددة، و يسعي إلي تلبية الاحتياجات الاستراتيجية المرتبطة بالنوع. فهو يعتبر المرأة كائنا يملك

قدرات تمكنه من حل مشكلاته بالكشف عن مهاراته الكامنة والعمل علي تطويرها وتنميتها. ويدعم هذا المدخل النساء في سعيهن إلي ممارسة حقهن في اختيار نوعية الحياة التي يريدونها، والمشاركة في صنع القرار. ويعتمد هذا المدخل علي تنظيم النساء و تعبئتهن علي مستوي المجتمع من أجل مواجهة مجموعة العوامل التي تضطهدهن وتضعهن في مرتبه دونيه وفي وضع تابع للرجل. فهو يعتبر أن هذه المنزلة الدونية في المجتمع إنما هي ناتجه عن الهيكل الأبوي السائد في هذه المجتمعات (كمال،2007، ص6)

وبذلك فإن مدخل التمكين يركز على توضيح ورفع الوعي لدى النساء بالمساواة ورفض العنف والتمييز الواقع عليهن، ورفع استعداهن وثقتهن بأنفسهن بأنهن قادرات على أداء جميع الأدوار ذات القيمة المجتمعية العليا سواء كان في المجال السياسي أو التشريعي أو القانوني أو التعليمي أو الاقتصادي أو الصحي، وأن قدراتهن يمكن إذا أتيحت لهن الفرص المتساوية والموارد المتساوية أن ترتقي إلي قدرات الرجال نفسها. ويركز مدخل التمكين ليس فقط على التوعية للنساء والرجال بذلك، بل تنظيم النساء في تنظيمات أو جمعيات تسعي لرفع قدرة النساء وتفعيل مشاركتهن في المجتمع خاصة في المجال العام، كما يسعي إلي رفع المهارات وإعطاء النساء من الموارد والفرص ما يمكنهن من إثبات قدراتهن. ويعمل المدخل على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء، وتغيير المفاهيم والقيم بحيث تتسم مشاركة النساء بالتكاملية في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التمييز(أبو بكر وشكري،2002،ص107)

وجاء اختيار الباحثة للنظرية النسوية كونها النظرية التي تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق، وتهدف لحصول المرأة علي جميع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يهتم الفكر النسوي بإزالة المعاناة النوعية التي مرت بها المرأة منذ زمن طويل واستمرت إلي وقتنا الحالي، فهو يحاول إيجاد السبل المقبولة اجتماعيا للعمل علي زيادة تمكين المرأة.

كما أن مدخل النوع الاجتماعي والذي انبثق عن التيار النسوي الراديكالي يسعي إلي تحقيق العدالة الاجتماعية والتي هي هدف من أهداف التنمية، كما أنها السبيل لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم أو يتطور ونصف أفراده من النساء مهمشون وغير قادرين علي المشاركة في عملية التنمية. كما أن مدخل النوع الاجتماعي يوضح العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلي التمييز ضد المرأة، ويسعي لدمجها في جميع مراحل التخطيط واتخاذ القرارات حول مختلف المشاريع والبرامج والسياسات.

ويعد مفهوم التمكين من أهم المفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي، حيث يسعي هذا المفهوم إلي إكساب المرأة لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية، وتم الاستفادة من هذا المفهوم في الوصول إلي العناصر التي في ضوئها يتم قياس عملية التمكين.

3- الدراسات السابقة

جاءت الدراسات السابقة في محور واحد تناول الدراسات التي اهتمت بالمجلس القومي للمرأة والدور الذي يقوم به من أجل النهوض بالمرأة والعمل علي تمكينها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية.

وجاءت دراسة (عبد الحميد،2008) لتوضح دور المجلس القومي للمرأة باعتباره المؤسسة الوطنية المعنية التي استحدثت لتنمية شئون المرأة، ودوره في النهوض بالمرأة العاملة. أوضحت الدراسة أن إنشاء المجلس القومي للمرأة يعد خطه غير مسبوقة فلأول مرة يصبح للمرأة المصرية مؤسسة دستورية ترعى حقوقها وتقوم على وضع السياسات التي تتيح لها المشاركة في السياق الرئيسي للتنمية وتتابع مدى تنفيذ وتطبيق هذه السياسات للتأكيد على تحقيق مبدأ المساواة الدستوري وتعميما للديمقراطية والتي بدون مشاركة المرأة تفقد بعداً لازما لاستقرارها.

وجاءت دراسة (محمد،2009) لتوضح دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة المصرية اقتصاديا واجتماعيا في ضوء ما يقدمه من برامج تتضمن عدد من المشروعات التي تسعي إلي تمكين المرأة وإدماج جهودها في برامج التنمية. انطلقت الدراسة من النظرية النسوية وبعض المناهج والسياسات المعالجة لقضية المرأة والتنمية، واعتمدت علي المنهج الوصفي باستخدام دراسة الحالة بالإضافة إلي الأسلوب الاستطلاعي، وتم جمع البيانات من خلال دليل المقابلة المتعمقة من عينة قوامها(35) حالة من أعضاء المجلس القومي للمرأة والمستفيدات من مشروع المرأة المعيلة بالقاهرة والمنيا.

أوضحت الدراسة أن المجلس يعمل علي تمكين المرأة علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني، وأن المجلس يعاني من ثمة قصور في الطرق والآليات المستخدمة في الإعلان عن مهامه وأدواره. كما توصلت نتائج الدراسة إلي أن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي إلا أنه لم يحقق التمكين الاجتماعي للمستفيدات وذلك لعدم الاهتمام بالتعليم ومحو الأمية ومواجهة العادات والتقاليد والموروثات الثقافية.

في حين هدفت دراسة (حلمي,2010) إلى التعرف على مدى فعالية مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة بالمجلس القومي للمرأة في تنمية المعارف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهارات القيادية للسيدات المستفيدات من المشروع، والتعرف على الصعوبات التي تحول دون تحقيق المشروع لأهدافه. وقد اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي الشامل ومنهج دراسة الحالة وقد تم جمع البيانات من خلال تطبيق استمارة استبيان للمستفيدات من مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة بالمجلس القومي للمرأة من إقليم القاهرة الكبرى والبالغ عددهن (150) متدربة، وإجراء مقابلات شبه مقننة للقائمين على التدريب بالمشروع وعددهم (14) مدرب.

وتوصلت الدراسة إلي أن فعالية مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة كانت متوسطة في تحقيق أهدافه، وقد واجه المشروع العديد من الصعوبات منها: قصر الفترة الزمنية للتدريب، ضعف المادة التدريبية المتعلقة بالمعارف الاقتصادية والاجتماعية، قله عدد المستويات التدريبية، الطبيعة النظرية للتدريب وغيرها من الصعوبات التي أشار إليها المستفيدات والقائمين على التدريب مما أدى إلى عدم بلوغ المشروع الدرجة المرتفعة في تنمية القدرات السياسية للمستفيدات.

وسعت دراسة (سليم،2016) إلى التعرف على الجهود التي يقوم بها المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية في تنمية وعي المرأة وتمكينها قانونياً في مصر. اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي الشامل وتم جمع البيانات من خلال تطبيق استمارة استبيان للمستفيدات وعددهم (100) مفردة موزعين كما يلي: (50) مفردة من المجلس القومي للمرأة، (50) مفردة من رابطة المرأة العربية، بالإضافة إلى تطبيق استمارة استبيان على المسئولين وعددهم (34) مفردة بالمجلس القومي للمرأة و(29) مفردة برابطة المرأة العربية، ودليل مقابلة شبه مقننه للخبراء.

وكشفت الدراسة عن مدى اهتمام المجلس القومي للمرأة بالتمكين القانوني للمرأة وأن الحماية القانونية والاجتماعية والتمكين والتوعية من أهم منظومة عمل المجلس، وأيضًا من أهم اختصاصات المجلس إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، وتنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها.

وهدفت دراسة (أبو العلا,2017) إلي التعرف على الجهود المبذولة من قبل المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات التي تواجه المرأة في العشوائيات. وانطلقت الدراسة من النظرية النسوية والنظرية النقدية، كما اعتمدت الدراسة علي على منهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن وقد تم جمع البيانات من خلال استمارة استبيان للنساء القاطنات في المناطق العشوائية ودليل مقابلة للمسئولين في المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية، وأجريت الدراسة في مدينة القاهرة وتم اختيار حي المرج ممثلاً للمنطقة الشرقية وحي دار السلام ممثلاً للمنطقة الجنوبية.

وكشفت الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات في منطقتي الدراسة أكدن على عدم معرفتهن بالمجلس القومي للمرأة، في حين أكدت المبحوثات اللاتي صرحن بمعرفتهن بوجود المجلس عن دورة الفعال في عدة مجالات أهمها: الإسهام في محو أمية المرأة والدفاع عن حقوقها، والإسهام في إصدار تشريعات قانونية جديدة من شأنها الحفاظ على حقوق المرأة وإحداث التمكين الاجتماعي والاقتصادي لها، وبالمقارنة بين دور كلاً من المجلس القومي والجمعيات الأهلية في منطقتي الدراسة من وجهة نظر العينة ككل نجد أن الخدمات المقدمة من المجلس القومي للمرأة ضعيفة ودون المستوى في حين كانت الخدمات المقدمة من الجمعيات الأهلية أكثر فعالية في مواجهة مشكلات المرأة في العشوائيات.

وسعت دراسة (المولي:2017) إلي رصد المساعدات التي يقدمها المجلس القومي للمرأة من أجل تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، والتعرف علي الاجراءات والقوانين التي اتخذها بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو لتفعيل مشاركة المرأة سياسياً. انطلقت الدراسة من النظرية النسوية، واعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبيان علي عينة قوامها (360) مفردة من الفتيات والسيدات اللاتي شاركن في ثورة 25 يناير في مدينة المنصورة.

أوضحت الدراسة أهمية الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة لتمكين المرأة سياسيًا، وذلك من خلال تشكيل لجنة دائمة تختص بالمشاركة السياسية، عقد المؤتمرات وإقامة الندوات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة، إبداء الرأي في مشروعات القوانين الخاصة بالمرأة، وضع البرامج التدريبية للسيدات الراغبات في الترشح للانتخابات، واقتراح السياسة العامة في مجال تنمية المرأة سياسيًا. من خلال نتائج الدراسة الميدانية أكدت نحو 93,9% من جملة عينة البحث علي أهمية دور المجلس القومي للمرأة خاصة بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو، وذلك من خلال عضوية المجلس في لجنة الخمسين

المنوطة بتعديل دستور2012، دعم المرأة في تولي حقائب وزارية في أول حكومة، تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بعد 30 يونيو، رفع وعي المرأة بمواد الدستور وأهمية المشاركة في الاستفتاء عليه، وأخيرًا دعم قدرات المرشحات للانتخابات البرلمانية القادمة.

ومما سبق من هذا العرض للدراسات السابقة تنوع الأهداف التي سعت الدراسات إلي تحقيقها، ولكن اتفقت أهداف البحث مع أهداف دراسة (محمد،2009) من حيث توضيح دور المجلس في تمكين المرأة اقتصاديا في ضوء ما يقدمه من برامج ومشروعات، ولقد اختلف البحث مع الدراسات السابقة في منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات، حيث اعتمدت غالبية الدراسات علي منهج المسح الاجتماعي، وفي جمع البيانات علي تطبيق استمارة الاستبيان. وفيما يتعلق بالإطار النظري اتفق البحث مع بعض الدراسات في الأطر النظرية المستخدمة.

ثالثا: الإطار المنهجي للدراسة

1. الإجراءات المنهجية للدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذا البحث علي المنهج الوصفي، ويهدف المنهج الوصفي إلي جمع الحقائق عن موضوع ما وتفسيره تفسيراً كافياً، وتم الاعتماد علي هذا المنهج في البحث من أجل التعرف علي الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة من أجل تمكين المرأة اقتصادياً، وذلك من خلال البرامج والمشروعات التي يقوم بها. وقد تم ذلك من خلال إلقاء الضوء علي نموذج من مشروعات المجلس وهو مشروع المرأة المعيلة.

واعتمدت الباحثة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة علي أداة المقابلة المتعمقة مع عدد من الحالات بلغ (12) حالة من المستفيدات من مشروع المرأة المعيلة. وجدير بالذكر أن جميع الحالات تم اختيارهم حسب مكان الإقامة وهو قرية "صيرة" التابعة لمركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة، وهي القرية التي تم تنفيذ المشروع بها.

2. خصائص العينة:

سوف نوضح خصائص عينة الدراسة من حيث السن والحالة التعليمة والحالة الاجتماعية وعدد الأبناء وذلك علي النحو التالي:

فيما يتعلق بالسن جاءت الغالبية العظمي من حالات الدراسة في الفئة العمرية (40-60) فيما عدا حالة واحدة قد تجاوزت 60 عاما، ولعل ذلك هو السن الفعلي لاحتياج المرأة للعمل من خلال إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة ومتناهية الصغر تدر لها دخلا تستطيع من خلاله إعالة أسرتها، وذلك نتيجة لعدة أسباب قد تكون مرض الزوج أو وفاته.

وفيما يخص الحالة التعليمية، فجميع حالات الدراسة أميات، وذلك يشير إلي عدم توافر فرص عمل لائقة بالنسبة لهن تساعدهن علي مواجهة أعباء الحياة، وبالتالي يلجأن إلي إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في نطاق إقامتهن وبجوار أو داخل بيوتهن لكي تدر لهن دخلا يعينهن علي متطلبات الحياة.

أما فيما يخص الحالة الاجتماعية فجاءت حالات الدراسة بالتساوي نصفهن متزوجات والنصف الأخر أرامل، ولعل ذلك يشير إلي العبء والمسئولية التي تتحملها المرأة لإعالة أسرتها سواء في وجود الرجل أو غيابه.

وفيما يتعلق بعدد الأبناء فالغالبية العظمي من حالات الدراسة لديهن من (4-5) أبناء، ويشير ذلك إلي أهمية المشروع بالنسبة لحالات الدراسة، فنتيجة لارتفاع عدد أبناء الأسرة زادت حاجة المرأة للعمل لتوفير الدخل من أجل تلبية احتياجاتهم.

3. أساليب عرض البيانات:

نسعي من خلال البحث الراهن إلي التعرف علي دور المجلس في تمكين المرأة اقتصادياً من خلال المشروعات التي يقوم بها، لذلك سعت الباحثة إلي دراسة أحد مشروعات المجلس في مجال التمكين الاقتصادي للتحقق من إذا كان ذلك المشروع حقق تمكين فعلي للمرأة أم لا، وعليه جاء مشروع المرأة المعيلة كنموذج يمكن أن يتم من خلاله تمكين النساء المعيلات والفقيرات من خلال توفير مصادر للدخل يمكن في ضوئها تحقيق الاستقلال الذاتي والاعتماد علي النفس، وهذا ما سوف يتم التحقق منه من خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة مع 12 حالة من المستفيدات من مشروع المرأة المعيلة في محافظة البحيرة.

وسوف نوضح دوافع المشاركة في مشروع المرأة المعيلة، والشروط اللازم توافرها للانضمام لمشروع المرأة المعيلة، وتوضيح طبيعة ونوعية المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة، وكذلك توضيح لدور المشروع في تحقيق التمكين الاقتصادي لحالات الدراسة. ونعرض لكل هذه العناصر علي النحو التالي في الفقرات التالية:

رابعاً: نتائج وتوصيات الدراسة

1. نتائج الدراسة الميدانية

تعرض الدراسة للنتائج الميدانية التالية في ضوء الأهداف والتساؤلات الرئيسية للدراسة وفقاً للعناصر السابق ذكرها

أ- دوافع المشاركة في مشروع المرأة المعيلة:

فيما يخص دوافع المشاركة في مشروع المرأة المعيلة فإن الدراسة الميدانية كشفت عن اتفاق حالات الدراسة في العديد من الدوافع والأسباب التي دفعتهن للمشاركة في المشروع، وقد كان الدافع الأساسي هو مساعدة الأسرة والأبناء، حيث أكدت جميع حالات الدراسة أن السبب الرئيسي للتفكير في إقامة مشروع هو مساعدة الزوج وإعانته علي الحياة وتربية الأبناء وتعليمهم، وذلك نظرا لصعوبة الظروف المعيشية للغالبية العظمي من حالات الدراسة وعدم وجود مصدر دخل ثابت نتيجة لعدم عمل الزوج في وظيفة ثابته، فالغالبية العظمي من حالات الدراسة لا يعمل أزواجهن بشكل دائم إنما يعملن في أعمال مؤقتة بدخل يومي، حيث أشارت الحالة رقم (2) " أنا خدت قرض علشان أعمل بيه أي مشروع و أساعد جوزي لأنه علي دراعه يوم يشتغل ويوم لأ وأنا عايزة أعلم عيالي وأصرف علي البيت.. "، في حين أشارت الحالة رقم (6) "جوزي مبيشتغلش ورافض يعلم البنات خدت قرض قولت أعمل بيه مشروع علشان أربي بناتي وأقدر أعلمهم..".

في حين أوضحت بعض حالات الدراسة أن مرض الزوج أو وفاته كان الدافع لإقامة مشروع من أجل تربية الأبناء وتعليمهم وتلبية احتياجات المنزل، حيث أشارت الحالة رقم (1) " أنا ظروفي المعيشية تعبانه وجوزي عاجز سمع "مبيسمعش" ومبيشتغلش بسبب حالته ومعندناش أي مصدر رزق كان لازم أعمل أي حاجة.. "، وأشارت الحالة رقم (5) "خدت قرض علشان جوزي متوفي وملوش معاش ومعنديش أي مصدر دخل وكنت عايزة أربي عيالي وأعلمهم وأصرف علي البيت..).

وفي ضوء ما سبق نجد أن الدافع الأساسي والسبب الرئيسي وراء انضمام حالات الدراسة لمشروع المرأة المعيلة كان نابعا من إحساس المرأة بمسئوليتها تجاه أسرتها ورغبتها في تحسين أوضاعها المعيشية، كما لاحظت الباحثة أنه بالرغم من الوضع الاقتصادي المتدني والذي تعاني منه جميع حالات الدراسة يتضح لنا مدي اهتمامهن بتعليم أبنائهن، وكأن التعليم هو السبيل الوحيد لتغيير الواقع السئ الذي يعشن فيه. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (سليمان، 2014) حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن المرأة تعمل من أجل أسرتها. كما تتفق أيضا مع دراسة (لطفي، 2001) حيث أوضحت الدراسة أن الدافع الأساسي للحصول علي القروض تتمثل في رغبة المرأة في زيادة دخل الأسرة والمساهمة في النفقات المنزلية.

ب- الشروط المقررة لمشاريع المرأة المعيلة والواقع التنفيذي:

فيما يتعلق بالشروط اللازم توافرها للانضمام لمشروع المرأة المعيلة ومدى علم المستفيدات بها، فقد أجمعت حالات الدراسة علي أن هذه الشروط هي:

- أن يكون لديها بطاقة رقم قومي.
- وجود ضامن من الأهل يقوم بالتوقيع علي وصلات أمانه لضمان حق الجمعية.
- أن يكون الغرض من القرض إقامة مشروع بالفعل.

حيث أشارت الحالة رقم(4) " مكنش في شروط غير أن يكون معايا بطاقة وفي حد يضمني ويمضي علي شيك مكتوب فيه مبلغ القرض، وقالولي طالما هتاخدي قرض يبقي لازم تعملي بيه مشروع مينفعش تاخدي الفلوس وخلاص.."

ولقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن هناك ثمة اختلاف بين الشروط التي أوضحتها حالات الدراسة وبين الشروط المنصوص عليها من قبل المجلس القومي للمرأة، حيث كان من ضمن الشروط التي نص عليها المجلس هي ضرورة الإلمام بالقراءة والكتابة أو قبول الالتحاق بفصول محو الأمية، وبذلك يتضح لنا قصور من قبل الجمعيات الأهلية المنفذة للمشروع في تطبيق الشروط المحددة والمنصوص عليها والواجب توافرها من أجل التقدم للمشروع، علي الرغم من مدي أهمية ذلك الشرط في تحقيق تمكين فعلي وحقيقي للمرأة ، وبانتقاص ذلك الشرط حتي وإن كان حدث تمكين اقتصادي حقيقي لحالات الدراسة فإنه تمكين منقوص، لأنه تم التخلي عن أهم شرط وهو التعليم ومحو الأمية.

وفي حقيقة الأمر فإن القصور ليس فقط من قبل الجمعية الأهلية وإنما قصور من قبل المجلس في المتابعة و الإشراف علي مشروعاته، حيث أن الموضوع غير مرتبط بجمعية بعينها ولكن من الواضح أن ذلك الشرط لم يطبق في أغلب الجمعيات المنفذة للمشروع إن لم يكن في جميعها. وهذا ما أشارت إليه

دراسة(محمد،2009) في دراستها عن المجلس القومي للمرأة والتي أجرتها علي مشروع المرأة المعيلة في محافظتي القاهرة والمنيا حيث أوضحت في دراستها أنه بمقارنة الشروط المطروحة من قبل حالات الدراسة فيما يخص مشروع المرأة المعيلة بالشروط المنصوص عليها من قبل المجلس، اتضح أن هنالك اختلاف فيما يتعلق بعدم احتوائها علي أهم الشروط الواجب توافرها أو تنفيذها وبشكل مرحلي والمتمثلة في ضرورة الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بفصول محو الأمية.

ج- قيمة القرض وكيفية سداده:

أوضحت الدراسة الميدانية فيما يتعلق بقيمة القرض الذي تمنحه الجمعية للسيدات المعيلات في إطار مشروع المرأة المعيلة، من أجل إقامة مشروعات صغيرة تدر لهن دخلاً يساعدهن علي مواجهة صعوبات الحياة، فقد تراوحت قيمة القرض ما بين 500 جنية إلي 5000 جنية، مع إمكانية الحصول علي القرض أكثر من مرة بعد سداد قيمة القرض السابق.

وفيما يتعلق بكيفية سداد القرض، اتضح من خلال الدراسة أن الجمعية تمنح القروض بدون فوائد حيث تسدد قيمة القرض فقط، كما اتضح أيضا طول الفترة المحددة للسداد والتي يمكن أن تمدد لأكثر من سنتين بالرغم من ضعف المبلغ المقترض. فقد أوضحت حالات الدراسة أن كل سيدة تحدد قيمة المبلغ الذي تستطيع أن تدفعه شهرياً من قيمة القرض، وبناءً عليه تحدد مدة السداد، وذلك يدل علي مدي تساهل الجمعية مع المقترضات ومراعاة ظروفهن.

وقد أكدت جميع حالات الدراسة أنه تم سداد قيمة القرض بالكامل خلال المدة المحددة للسداد، حيث اتضح مدي حرص حالات الدراسة علي سداد القسط الشهري في الموعد المحدد له، وأشارت الحالة رقم (5) " كان لازم أوفر وأسدد القسط بتاع كل شهر في معاده، علشان محدش يخبط علي بابي ويحرجني وإحنا هنا كلنا عارفين بعض". وقد أوضحت غالبية حالات الدراسة أنهن قد حصلن علي القرض أكثر من مرة بعد سداد قيمة القرض السابق، وذلك يدل علي عدم التعثر وسهولة السداد.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك مجموعة من العوامل التي ساعدتهن علي الانتظام في السداد ومنها: عدم وجود فوائد علي القرض، ضعف قيمة المبلغ المقترض وطول فترة السداد.

د- طبيعة ونوعية المشروعات التي قامت بها المرأة المعيلة:

أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك تنوع في نوعية المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة، ولكن جميعها مشروعات متناهية الصغر، ومنها (بيع الخضار والفاكهة، البقالة، تربية الدواجن، بيع الملابس والأحذية...وغيرها)

وفيما يتعلق بتحديد نوع المشروع فقد أكدت جميع حالات الدراسة علي أنهن كان لديهن حرية اختيار وتحديد نوع المشروع الذي تود القيام به وأن الجمعية لم يكن لها دور في تحديد نوع المشروع الذي تريد الحالة القيام به، ولكن تقوم الجمعية بمساعدة الحالات في إقامة مشاريعهن من خلال مساعدتهن في شراء المتطلبات اللازمة لإقامة المشروع لمن تريد ذلك أو من لا تستطيع منهن توفير متطلبات مشروعها، حيث أشارت الحالة رقم(4) " في الأول قبل ما افتح الدكان جبت جوزين حوالي(أغنام) أربيهم ومكنتش عارفة أشتريهم منين راح واحد شغال هنا في الجمعية اشتراهم ليا ..".

وفيما يتعلق بأسباب اختيار تلك المشروعات بالتحديد دون غيرها، فقد أشارت حالات الدراسة إلي أن السبب وراء اختيار تلك المشروعات يرجع إلي أن هذا النوع من المشروعات يعمل علي تلبية وإشباع الحاجات اليومية لسكان تلك المنطقة، كما أنها مشروعات بسيطة لا تحتاج إلي أدوات أو آلات، إلي جانب عدم حاجتها للعمالة، أو إلي تدريب أو خبرة سابقة. فقد أكدت جميع حالات الدراسة علي عدم وجود خبرة سابقة لديهن عن المشروعات التي قاموا بها، كما أنه لم يتم تدريبهن علي كيفية إقامة مشروعات. وذلك بالإضافة إلي عدم حاجة مثل تلك المشروعات إلي تخصيص مكان، فلقد أوضحت جميع المستفيدات أنهن قاموا بعمل المشروع في منازلهن وذلك لعدة أسباب منها: عدم استطاعتهن دفع إيجار شهري، فضلا عن القيام بالمهام المنزلية وتربية الأطفال الصغار أثناء العمل بالمشروع ، فلقد أشارت الحالة رقم (1) " أنا بخلص شغل البيت وأقف في الدكان .."، كما أشارت الحالة رقم (3) "أنا بشتغل في البيت ولما حد يعوز يشتري حاجه ينادي عليا .." . ويتضح مما سبق عدم اهتمام الجمعيات الأهلية المنفذة للمشروع بتدريب السيدات علي كيفية إقامة مشروعات صغيرة.

وفيما يتعلق بمتابعة المشروع أوضحت جميع حالات الدراسة بأنه كان يوجد متابعة للمشروع في بداية إقامته للتأكد من أن المشروع قائم بالفعل، لأنه كان من أهم شروط الحصول علي القرض هو إقامة مشروع لذلك كان من الضروري المتابعة للتأكد من ذلك، كما أنه وفي حالة نجاح المشروع يتم دعم الحالة بمبلغ آخر للتوسع في مشروعها. ولقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن الجمعية كان لها دور فعال بداية من الاهتمام بالسيدات الفقيرات والأرمل والمعيلات ودعوتهن لتقديم مبلغ مالي علي سبيل الاقتراض لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر من أجل توفير مصدر دخل لهن يساعدهن علي المعيشة وتعليم الأبناء، فضلا عن مساعدة الجمعية لتلك الحالات في إقامة مشاريعهن من خلال شراء المتطلبات اللازمة لإقامة المشروع، ونتيجة لوجود الجمعية بالقرب من المستفيدات فكان هناك متابعة دائمة للمشروعات التي أقيمت. وفي المقابل نجد غياب تام للمجلس عن متابعة المشروع والتأكد من أنه يحقق الأهداف التي أقيم من أجلها.

أما فيما يتعلق بإدارة المشروع، فالمشروعات المتناهية الصغر تتميز بهيكل تنظيمي بسيط للغاية ولا تتطلب وجود إدارة متخصصة، حيث أنها مشروعات بسيطة تستطيع المستفيدة أن تقوم بتشغيل المشروع بنفسها، فقد أجمعت حالات الدراسة الميدانية أنهن يقمن بإدارة المشروع بأنفسهن دون الاعتماد علي الغير ودون تدخل من الأسرة. ويدل ذلك علي أن المرأة أصبح لديها القدرة علي القيام بمشروع وإدارته واتخاذ جميع القرارات الخاصة بالمشروع بنفسها. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الإمام،2013) حيث كشفت الدراسة أن الغالبية العظمي من السيدات يقمن بإدارة المشروع بأنفسهن مما يعني أن المرأة أصبح لديها القدرة علي اتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بمشروعها.

وفيما يخص العائد المادي من المشروع فجميع المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة هي مشروعات بسيطة للغاية وكما ذكر فيما سبق أن تلك المشروعات تنوعت ما بين بيع الخضار والفاكهة والبقالة وتربية الدواجن وبيع الملابس والأحذية، وكان العائد المادي من تلك المشروعات ضئيل. فقلد أكدت جميع حالات الدراسة الميدانية أنه لا يتم التوفير من عائد المشروع وإن كان يتم التوفير منه من قبل فإنه لم يحدث الآن وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار وعدم إقبال الناس علي الشراء كما كان من قبل، بالإضافة إلي عدم حدوث أي توسعات طرأت علي المشروع ، حيث أشارت الحالة رقم (3) " الجاى علي قد الي رايح .." وأشارت الحالة رقم (10) " في البداية كان بيوفر لأن الدنيا كانت ماشية لكن

دلوقتي كل حاجة غليت.." . ولقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن العائد من المشروع بسيط ولا يزيد عن تلبية احتياجات المنزل حيث أن طبيعة تلك المشروعات بسيطة وقد أقيمت علي نطاق ضيق، وخاصة في ظروف الغلاء وعدم إقبال الناس علي الشراء نتيجة الانفتاح الذي حدث في الريف وتوجه الناس إلي الشراء من المدن. كما اتضح أن المشروع هو مصدر الدخل الوحيد لتلبية احتياجات الأسرة، فالمنزل قائم علي المشروع ولا يوجد مصدر رزق آخر فالغالبية العظمي من حالات الدارسة لا يملكن سوي المشروع .

وفيما يتعلق باستمرارية المشروع من عدمه أكدت الغالبية العظمي من حالات الدراسة أن المشروع مازال قائم وبنفس نوع النشاط منذ بداية إقامته وذلك لعدم قدرتهن علي تغيير نوع النشاط أو التوسع فيه نظرا لعدم توافر القدرة المالية علي ذلك، في حين أشار عدد قليل المستفيدات أن المشروع توقف وأكد أغلبهن علي أن السبب وراء توقف المشروع هو مرضهن وعدم القدرة علي القيام بعمليات البيع والشراء. ولذا تتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة (الإمام ،2013) حيث توصلت الدراسة أن 90% من جملة المشروعات لازالت مستمرة مما يعني أن المشروع حقق زيادة في الدخل أدت إلي استمراره .

هـ. التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة:

يوجد هناك عدة مؤشرات يمكن أن يستدل من خلالها علي حدوث التمكين الاقتصادي من عدمه، ومن هذه المؤشرات: (تحقيق دخل مستقل- حرية التصرف في عائد المشروع- الاعتماد علي النفس- المشاركة في ميزانية الأسرة- تلبية الاحتياجات الشخصية.. وغيرها)

فيما يتعلق بمدي تحقيق مشروع المرأة المعيلة للتمكين الاقتصادي لحالات الدراسة، فقد أكدت جميع حالات الدراسة علي أن المشروع يعد علامة فارقة ونقطة تحول في حياتهن، حيث أكدن علي أن المشروع يعد هو مصدر الدخل الوحيد بالنسبة لهن، خاصة وأن بعض من الحالات لا يوجد عائل للأسرة بسبب مرض الزوج أو وفاته، والبعض الأخر يعمل أزواجهن في أعمال يومية مؤقته، وقد أشارت الحالة رقم(2) " أنا عملت مشروع علشان يكون عندي مصدر دخل وأقدر أساعد جوزي في مصاريف البيت والعيال، لأن جوزي علي دراعه، بيشتغل باليومية، يوم يشتغل ويوم لأ.."

كما أكدت جميع حالات الدراسة علي أن المشروع حقق لهن دخل مستقل، حيث أشارت إحدى الحالات أنها كانت تنتظر زوجها لكي ينفق عليها وعلي أولادها ولكن بعد إقامة المشروع أصبحت تنفق من دخلها الخاص علي بيتها وأولادها، حيث أوضحت الحالة رقم (5) قائلة " كنت بستني جوزي يديني عشرة جنية علشان أصرف علي بناتي لكن دلوقتي مبستناش منه حاجه وأنا اللي بصرف علي البيت وعلي تعليم بناتي لأنه رافض يعلمهم..". وبذلك يتضح لنا أن مشروع المرأة المعيلة قد عمل علي مساعدة حالات الدراسة في التغلب علي الواقع السيء الذي يعشن فيه، من خلال توفير مصدر للدخل، حتي وإن كان مصدر ضئيل، إلا أنه يمكن أن يغنيها عن سؤال الغير. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Blattman, et.al ,2013) حيث توصلت الدراسة إلى أن المرأة الفقيرة تمكنت من الحصول على العديد من المنافع من خلال إقامة أعمالهن الخاصة كزيادة الدخل وتحقيق مكاسب ماليه والتخفيف من حدة الفقر. ويتضح من خلال الدراسة الميدانية أن المشروع قد حقق التمكين الاقتصادي لحالات الدراسة من خلال تحقيق دخل مستقل، وكذلك حرية التصرف في عائد المشروع.

وفيما يتعلق بمؤشر الاعتماد علي النفس، أكدت جميع حالات الدراسة بأنهن بعد القيام بمشروع أصبحن أكثر اعتماداً علي أنفسهن، وقد أوضحت جميع الحالات أنهن اكتشفن في أنفسهن قدرات جديدة لم يكن يعرفونها من قبل، من حيث القدرة علي القيام بمشروع حتي وإن كان بسيطا وإدارته بنفسها والقيام بعمليات البيع والشراء وكذلك شراء المتطلبات الخاصة بمشروعها، وكذلك قدرتها مع كل ذلك علي مراعاة بيتها وأولادها وقدرتها علي التوفيق بين الأعمال المنزلية وبين عملها.

أما فيما يخص مشاركة حالات الدراسة في ميزانية الأسرة فقد أكدت جميع الحالات بأنهن يشاركن في ميزانية الأسرة، وخاصة أن الهدف والغاية الأساسية من إقامة المشروع هو مساعدة الزوج وإعانته على الحياة وتربية وتعليم الأبناء وتلبية احتياجات الأسرة. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (سليمان،2014) حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن حصول المرأة على الموارد يعطي لها قوة تظهر في المساهمة في ميزانية الأسرة والمشاركة في اتخاذ القرارات بالإضافة إلي حصول المرأة على الاستقلال المادي والأمان الاقتصادي. كما تتفق مع دراسة (Ghosal,2010) حيث كشفت نتائج الدراسة أن هناك تغييراً إيجابياً واضحاً وان كان متواضعاً جداً حيث استطاع الائتمان الصغير توفير بعض سبل العيش وتحقيق زيادة في دخل المستفيدات مما عزز من مشاركتها الاجتماعية من خلال زيادة حرية المرأة ومشاركتها في شؤون الأسرة .

وفيما يتعلق بقدرة المشروع علي تلبية الاحتياجات الشخصية للحالات، فقد أكدت جميع حالات الدراسة أن العائد من المشروع بسيط للغاية ولا يكفي سوي لتلبية احتياجات الأسرة فقط، حيث أن العائد من المشروع يتم منه شراء المتطلبات الأساسية للبيت فقط، حيث أشارت الحالة رقم(4) "اللي بيطلع من الدكان يدوب علي قد مصاريف البيت والعيال..". أما فيما يتعلق بالرفاهيات التي تحتاجها المرأة لا يفكرن فيها، وأكدت جميع الحالات أن كل ما يشغل بالهن هو تلبية احتياجات أسرتها فقط وكما أوضحن من قبل أن الهدف من إقامة المشروع هو تلبية احتياجات الأسرة ، حيث أشارت الحالة رقم (2) "هو أنا عاملة المشروع علشان أصرف علي نفسي .." ، والحالة رقم (3) " أنا مش مهم أهم حاجة جوزي وولادي .."، كما اشارت الحالة رقم (5) " أنا أخر حاجة أفكر فيها نفسى.. "، ويمكن أن يرجع ذلك إلي طبيعة المرأة الريفية التي تدخر حياتها لأسرتها وأولادها.

ويمكن أن تنعكس بعض المؤشرات السابقة علي الجوانب الحياتية للمرأة، خاصة وأن التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي يعد كلاهما سبباً ونتيجة للأخر. ومن مؤشرات التمكين الاجتماعي ما يلي: (زيادة الشعور بالثقة بالنفس- القدرة علي اتخاذ القرارات داخل الأسرة- المساعدة في تعليم الأبناء- الرغبة في استكمال التعليم ودخول فصول محو الأمية.. وغيرها)

فيما يتعلق بزيادة الشعور بالثقة بالنفس، فقد أكدت غالبية حالات الدراسة قد تحقق لهن قدر من الشعور بالثقة بالنفس، وأكدن علي أنه بعد إقامة المشروع والقدرة علي تحقيق دخل للأسرة وكذلك اعتمادهن علي أنفسهن في إقامة المشروع، أصبحن أكثر ثقة في أنفسهن وفي قدراتهن. حيث أشارت الحالة رقم (6) "بقيت قوية وعندي ثقة في نفسي.." . ويتفق ذلك مع دراسة (Nagofa ,2014) حيث توصلت الدراسة إلي أن التمويل الصغير يحقق للمرأة تمكيناً اجتماعياً من خلال زيادة الأمن المالي والتغذية الأسرية والصحة وتعليم الأطفال فضلاً عن احترام المرأة لذاتها، كما تتفق مع دراسة ,Khadka (2014) حيث توصلت الدراسة إلي أن التمويل الصغير قد حقق التمكين للنساء حيث أوضحت النساء

أنهن استفادوا من القرض الذي تلقونه وانهن يشعرن بالتغيير في وضعهن الاجتماعي ومستوي الثقة بالنفس.

أما فيما يخص القدرة علي اتخاذ القرارات الأسرية أكدت الغالبية العظمي من حالات الدراسة أنه لم يحدث أي تغيير عند مؤشر المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث أكدن علي انه يوجد تشارك بينها وبين زوجها في جميع القرارات التي تخص الأسرة من قبل إقامة المشروع، حيث أشرات الحالة رقم (10) "جوزي بيشورني في كل حاجة حتي من قبل المشروع.." ، في حين أوضحت حالة واحدة أنها أصبحت لديها القدرة علي اتخاذ قرارات لم تستطيع المشاركة فيها من قبل كتعليم الأولاد وزواجهن. حيث أشارت الحالة رقم (6) " بعد ما عملت المشروع بقيت أنا الي بصرف علي البيت وبعلم بناتي وباخد كل القرارات سواء بتعليمهم أو بجوازهم.". ويمكن أن يتفق ذلك مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (حلمي،2003) حيث توصلت الدراسة إلي أن التمكين الاقتصادي للمرأة حقق لها أيضاً التمكين الاجتماعي من حيث الاستقلال في عملية صنع القرارات الأسرية.

كما أوضحت الدراسة الميدانية مدي حرص حالات الدراسة علي تعليم أبنائهن رغم الظروف الاقتصادية المتدنية التي يعيشون فيها، حيث أوضحت الغالبية العظمي من المبحوثات أن أحد الأهداف الأساسية من إقامة المشروع هو رغبتهن في تعليم أولادهن والوصول بهم إلي نهاية المراحل التعليمية، وذلك بالرغم من الأمية التي تعاني منها جميع المبحوثات.

ويعد التعليم أحد أهم مؤشرات التمكين الاجتماعي ولكنه لم يتحقق في حالات الدراسة حيث أكدت الغالبية العظمي من المبحوثات بعدم رغبتهن في استكمال تعليمهن ودخول فصول محو الأمية، وذلك لعدة أسباب منها: ضيق الوقت نظراً للعمل في المنزل وإدارة المشروع وكبر السن، وتدلل علي ذلك الحالة رقم (3) "بس إحنا نقدر نكفي ونعلم عيالنا.." . وبذلك لم يتحقق التمكين الاجتماعي للمستفيدات عند مؤشر التعليم. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (محمد،2009) حيث توصلت نتائج الدراسة إلي أن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي في حين أنه لم يحقق التمكين الاجتماعي للمستفيدات وذلك لعدم الاهتمام بالتعليم ومحو الامية.

2. توصيات الدراسة

نتيجة لعدم اهتمام الجمعيات الأهلية المنفذة لمشروع المرأة المعيلة بتطبيق الشروط المنصوص عليها من قبل المجلس، حيث كان من ضمن الشروط ضرورة الإلمام بالقراءة والكتابة أو قبول الالتحاق بفصول محو الأمية، وعلي الرغم من مدي أهمية ذلك الشرط في تحقيق تمكين فعلي وحقيقي للمرأة فإنه لم يطبق.

لذلك توصي الباحثة المجلس القومي للمرأة بضرورة الاهتمام بالمتابعة والإشراف علي المشروعات التي يقوم بها بالتعاون مع الجهات الشريكة من الجمعيات الأهلية، للتأكد من مدي تطبيق الشروط المحددة والمنصوص عليها من قبل المجلس، لضمان تنفيذ المشروع بشكل صحيح، حتي يتسنى تحقيق الأهداف التي تم تنفيذ المشروع من أجلها.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1. أبو بكر، أميمة وشكري، شيرين،(2002)، المرأة والجندر (إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين)،الطبعة الأولي، دمشق، دار الفكر للنشر والتوزيع.

2. أبوالعلا، فاطمة عبد الرحمن أحمد،(2017)، مشكلات المرأة في العشوائيات ودور المجلس القومي للمرأة ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهتها (دراسة مقارنة بمدينة القاهرة)، رسالة دكتوراه ، قسم اجتماع ، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الازهر.

3. إدجارو، أندرو وسيدجوك، بيتر(2014)، موسوعة النظرية الثقافية (المفاهيم والمصطلحات الأساسية)، ترجمة (هناء الجوهري)، المركز القومي للترجمة.

4. الإمام، مي محمد السيد،(2013)، دراسة بعض آثار المشروعات المولدة للدخل الممولة بقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية الموجهة للمرأة الريفية بمحافظة الدقهلية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

5. جامبل، سارة، (2002)، النسوية وما بعد النسوية (دراسات ومعجم نقدي)، الطبعة الأولي، ترجمة (أحمد الشامي)، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.

6. جزراوي، لينا، (2018)، صورة الفلسفة النسوية في الفكر العربي المعاصر، عمان- الأردن، دار الأن للنشر والتوزيع.

7. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2014)، وضع المرأة والرجل في مصر.

8. حلمي، إجلال إسماعيل،(2003)، إعادة الهيكلة الرأسمالية .. تمكين أم تهميش للمرأة المصرية ؟ دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، دراسة منشورة في عبدالباسط عبدالمعطي واعتماد علام : العولمة وقضايا المرأة والعمل (أعمال الندوة العملية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

9. حلمي، أميرة محمد صلاح،(2010)، فعالية مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة بالمجلس القومي للمرأة، رسالة ماجستير، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

10. خزام، مني عطية، (2010)، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، المكتب الجامعي الحديث.

11. دسوقي، مني عبد العال سيد، (2012)، سياسات التمكين الاقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة، الإدارة العامة للتخطيط، المجلس القومي للمرأة.

12. راجي، تامر محمود، (2006)، المرأة المصرية في ميزان التنمية "رؤي القانون والواقع"، الطبعة الأولي، الإسبانية المصرية للكتاب.

13. الزواوي، خالد محمد،(2004)، البطالة في الوطن العربي" المشكلة والحل"، مجموعة النيل العربية.

14. السكري، أحمد شفيق،(2000)، قاموس الخدمة الاجتماعية (الخدمات الاجتماعية)، دار المعرفة الجامعية.

15. سكوت، جون ومارشال، جوردون، (2011)، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث، الطبعة الثانية، ترجمة (محمد الجوهري وهناء الجوهري وآخرون)، المركز القومي للترجمة.

16. سليم، أسماء عادل محمد،(2016)، تقويم الجهود الحكومية والأهلية لتمكين المرأة قانونياً في مصر، رسالة دكتوراه، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

17. سليمان، نسرين وحيد،(2014)، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة مشكلة الفقر (دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بقرية الحرانية بمحافظة الجيزة)، رسالة ماجستير، قسم اجتماع ، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

18. السيد، مصطفي كامل ومنصور، رشا، (2010)، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، الطبعة الأولي، القاهرة، منظمة المرأة العربية.

19. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (2004)، تمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية.

20. عبد العظيم، ريهام،(2007)، الحرية الممنوحة للمرأة بين القضايا المعاصرة والتراث الشعبي، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.

21. عبدالحميد، هبه محمد خالد،(2008)، المجلس القومي للمرأة ودوره في النهوض بالمرأة العاملة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

22. عبده، إيمان عبد الوهاب محمد،(2014)، القروض الصغيرة كآلية لتمكين المرأة الفقيرة (دراسة لعينة من المستفيدات من برامج القروض الصغيرة)، رسالة ماجستير، قسم اجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.

23. العدان، خالد عيسي وبني سلامة، محمد تركي،(2016)، المرأة والسياسية (مقدمة في التمكين السياسي للمرأة)،الطبعة الأولي، دار الجندي للنشر والتوزيع.

24. علي ،فاتن أحمد، (2001)، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة "صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع- الاجتماعي "، منشور في علياء شكري، علم اجتماع المرأة، الطبعة الأولي، مكتبة زهراء الشرق.

25.العمدة، سلوي، (2016)، قراءة في تاريخ النسوية الغربية ونظرياتها، منشور في غسان عبد الخالق وآخرون، المرأة التجليات وآفاق المستقبل، أوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر (28-30 أكتوبر 2014)، بحوث محكمة، منشورات جامعة فيلادلفيا، الأردن.

26. قضايا النوع الاجتماعي، (2016)، دراسة تحليلية (استنادا إلي بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015) ، الأردن.

27. كمال، زهيرة،(2007)، مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك.

28. لطفي، شادية أحمد، (2001)، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم وتطوير دور المرأة "دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج"، منشور في مؤتمر تنمية المرأة العربية " الإشكاليات وآفاق المستقبل"، المركز العربي للتعليم والتنمية، جامعة جنوب الوادي، مركز دراسات الجنوب.

29. المجلس القومي للمرأة، (2012)، خطة المجلس في سطور، الطبعة الأولي.

30. محمد، إنعام يوسف،(2009)، المجلس القومي للمرأة " دراسة استطلاعية للإنجازات وردود الافعال "، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

محمود، أمل،(بدون تاريخ)، المشاركة السياسية، في الإعلام والتنمية والمرأة، المجلس القومي للمرأة.

31. المولي، نورهان محمد نجيب فضل،(2017)، دور المجلس القومي للمرأة في المشاركة السياسة للمرأة المصرية بعد ثورة 25 يناير و 30 يونيو (دراسة ميدانية علي عينة من الفتيات و السيدات اللاتي شاركن في الثورة في مدينة المنصورة)، رسالة ماجستير، قسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

32. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، (بدون تاريخ نشر)، نحو تفعيل برامج التمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية: توصيات من واقع تجربة "نقدر نشارك".

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Blattman, Christopher et.al, (2013), Building women's economic and social empowerment through enterprise, an experimental assessment of the women's income generating support (WINGS) program in Uganda, logical study series No.1.

2. Ghosal, Mahua,(2010), Self-help group, Micro-Credit and Women Empowerment, PH.D Dept, of Humanities and Social Sciences, Indian Institute of Technology, Kharagpur, India.

3. Khadka, Nisha,(2014), Empowerment of women through microfinance in Jabdi Village Development Committee, Nepal, Master in International Relations, Dept. of International Environmental and Development, Norwegian University of life Sciences.

4.Malhotra, Anju et.al ,(2002) Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development ,Background Paper Prepared For the World Bank workshop on Poverty and Gender, New Perspectives.

5. Ngofa, Gloria, (2014), the impact of Microfinance on the socioeconomic empowerment of women in Nigeria, PhD, Dept of public policy and Norwegian University of life Sciences.

6. Romay, Carol Lorena Perez, (2011), Constraints on the Empowerment of Women, Master of Philosophy in Economics, University of Oslo.

The role of the National Council for Women in economic empowerment

"The Single Families Project as a Model"

Jihad Mahmoud Saber Al-Ghannam

Department of Sociology - Girls College of Arts, Sciences and Education

Ain-Shams University

gehedmahmoud2014.gm@gmail.com

Abstract:

The aim of this research is to identify the role of the National Council for Women in empowering women economically, shedding light on a model of projects that the Council is undertaking in the field of women's economic empowerment; it is a female breadwinner project.

The research yielded the following results:

1. The motivation is to participate in the study cases in the female breadwinner project it stems from their sense of responsibility towards their families, and their desire to improve their living conditions.

2. The project is the only source of income for the vast majority of study cases.

3. The material return from the projects is extremely simple and it is not enough just to meet the living needs only.

4. It became clear through the research that the female breadwinner project has achieved economic empowerment for study cases through achieving independent income and participation in the family budget.

Keywords:

National Council for Women – Women's empowerment – Economic empowerment of women